

دراسات ميدانية في أثر الصراع في سوريا على المجتمع

أثر الحرب واقتصادها السياسي في المؤسسات العامة

النواة المركزية للسلطة

جاد الكريم الجباعي



مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية

www.drsc-sy.org



دراسات ميدانيّة في أثر الصراع في سوريا على المجتمع

جاد الكريم جباعي

كاتب ويبحث سوريّ، مهتم بالفكر

السياسيّ.

أثر الحرب واقتصادها السياسيّ في المؤسسات العامّة - النواة المركزيّة للسلطة

جاد الكريم الجباعي

استشارة:

الأستاذ أنور البني، مدير المركز السوريّ للدراسات والأبحاث
القانونيّة.

أ.د يوسف سلامة، رئيس مركز دراسات الجمهوريّة الديمقراطيّة

الرسم على الغلاف للفنان محمود سلامة

جميع الحقوق محفوظة لمركز دراسات الجمهوريّة الديمقراطيّة

فهرس

| | |
|---------|---|
| 3..... | مقدمة..... |
| 5..... | المعرفة والسلطة (الأيدولوجيا والعنف)..... |
| 7..... | النواة المركزية للسلطة..... |
| 11..... | التعذيب..... |
| 15..... | خلاصة..... |

مقدمة

تفترض هذه المقاربة أن ثمة علاقةً جدليةً بين المؤسسات وبين طبيعة السلطة ونظام الحكم، في أي مجتمعٍ وأي دولة، وأن المؤسسات صورة الحياة الاجتماعية - السياسية، أي إنها التعبير العملي عن رأس المال الاجتماعي ومضامينه الرمزية، الثقافية والأخلاقية، على قاعدة اقتصادية ومالية معطاة، أو رأس مال مادي متحقق. ويتفق أصحاب الفكر المؤسسي الجديد، على اختلاف منظوراتهم ومناهجهم، على نقطتين:

الأولى أن "المؤسسات تشكل السياسة. فإن قواعد وإجراءات التشغيل القياسية التي تشكل المؤسسات تترك بصماتها على النتائج السياسية، عن طريق تشكيل السلوك السياسي. ولا يمكن اختزال النتائج ببساطة إلى التفاعل بين الأفراد، أو إلى تقاطع القوى الاجتماعية العريضة، فالمؤسسات تؤثر في النتائج، لأنها تشكل هوية الفاعلين، وسلطتهم وإستراتيجيتهم".

والثانية أن "المؤسسات يشكّلها التاريخ، مهما كانت العوامل الأخرى، التي تؤثر في شكل المؤسسات؛ فهي تجسّد المسارات التاريخية ونقاط التحول ... ربما يختار الأفراد مؤسساتهم، ولكنهم لا يختارونها في ظلّ ظروفٍ من صنعهم، بل من صنع من سبقوهم⁽¹⁾. فالأداء العملي للمؤسسات يتشكل في السياق الاجتماعي الذي تعمل فيه.

فثمة فرقٌ بين مجتمعٍ مدنيّ يتّسم بمواطنةٍ نشطةٍ ومواطناتٍ غيوراتٍ ومواطنين غيورين على المصلحة العامة، وعلاقاتٍ سياسيةٍ قوامها الحرية والمساواة، ونسيج اجتماعي من الثقة والتعاون، وبين مجتمعٍ مصابٍ بلعنة السياسات ذات البنيان الرأسيّ وحياةٍ اجتماعيةٍ تتّسم بالنفكّك والعزلة وثقافة من عدم الثقة، هذا الاختلاف هو ما يفسّر النجاح المؤسسيّ أو عدم نجاحه. في ضوء هذا الفرق سنتناول المؤسسات الرسمية ابتداءً بالمؤسسة التي نفترض أنها النواة المركزية للسلطة ونظام الحكم.

فإن ما يلفت النظر، من زاوية رأس المال الاجتماعي والثقافي، في سوريا، الخطوة التي تتمتع بها مؤسسات العنف وثقافة الحرب، لدى دوائرٍ واسعةٍ من المستقطبات والمستقطبين على محوري النزاع، بل على محاوره، والرهان على حسم الصراع "عسكرياً"، وعلى دورٍ سياسيٍّ للجماعات المسلحة، على أنها رمز السيادة الوطنية أو موئل الحاكمية، وتقابلها هشاشة الفعاليات الاجتماعية والثقافية والسياسية والمنظمات الأهلية وانتظامات المجتمع المدني وتنظيماته. تتأني هذه المفارقة أساساً من رؤيةٍ للتاريخ تقوم على مبدأ الغلبة، وتقرن الحقّ بالقوة العارية، وتضفي

1 - روبرت بوتنام، كيف تنجح الديمقراطية، تقاليد المجتمع المدني في إيطاليا الحديثة، ترجمة إيناس عفت، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة، القاهرة، 2006، ص 9.

على هذه الأخيرة طابع الشرعيّة، وتباعد ما بين المساواة والحرية إلى درجة التناقض المطلق، فتتفي مبدأ المواطنة وفكرة العدالة. وقد تجلّى ذلك واقعياً في هيمنة المؤسسة العسكرية - الأمنيّة على الحياة السياسيّة هيمنة شبه مطلقة، منذ عام 1963، بل منذ غدت القوة المرجحة في الصراعات السياسيّة، مع أول انقلاب عسكري عام 1949، وفي استعلائها على كلّ ما هو مدنيّ وازدراءه، علاوة على استئثارها بالامتيازات، واعتبارها فوق النقد والمساءلة.

وقد انعكس هذا كلّ على الحركة السياسيّة وبُنائها الفكريّة والسياسيّة والتنظيميّة، سواء تلك التي تبنت مناهج ثوريّة وأهدافاً إصلاحية، أم التي تبنت مناهج تقليديّة وأهدافاً ثوريّة، تغييرية، وفق ما لاحظ عبد الله العروي⁽²⁾، فإنّ مالت الأولى إلى المواجهة وأشكال التنظيم "الطليعيّة" الرخوة، على الرغم من مركزيتها المفرطة ذات الطابع البطرقي وما تتطوي عليه من عنفٍ وهدرٍ لإنسانيّة أعضائها، مالت الثانية، إلى نوعٍ من "التنظيم الحديديّ" والطيعة المقاتلة، فكان الاستقطاب، ولا يزال بين مؤسستين عنيفتين أو نوعين من المؤسسات العنفيّة، ويمكن أن تتحوّل كلّ منهما إلى نقيض ما هي عليه تبعاً للسياق السياسيّ.

ثمة أسئلة طُرحت حول المؤسسات، وجرّت مقارنتها، في غير مكان، وظلّت مفتوحة، فلا بأس من طرحها مجدداً، على افتراض تشابه ما بين الأشكال المؤسسيّة الحديثة، كالبرلمانات والحكومات والمحاكم والجيش ومؤسسات الجباية وإدارة الأموال والأشغال العامّة ..، ولاسيما أن نوى هذه المؤسسات قد شكّلت في سوريا في عهد الانتداب الفرنسيّ، على غرار المؤسسات الحديثة. فكيف تؤثر المؤسسات الرسميّة في ممارسة السياسة والحكم؟ وإذا ما أصلحت المؤسسات فهل تقتفي الممارسة أثرها؟ هل يتوقف أداء مؤسسة ما على البيئة الاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافيّة المحيطة بها، وإذا نقلنا المؤسسات إلى بيئةٍ أخرى هل تنمو في البيئة الجديدة كما نمت في البيئة القديمة؟ أم هل تتوقف نوعية نظام الحكم على نوعية المواطنين، بحيث يحصل كلّ شعبٍ على الحكومة التي يستحقها؟⁽³⁾ في ضوء هذه الأسئلة وأهمية التفكير فيها يطرح البحث أسئلةً مباشرةً حول الأداء المؤسسيّ ودور المؤسسات الحكوميّة والمنظمات المدنيّة في تعميق التحوّلات الاجتماعيّة وتسريع وتائرّها أو في لجمها وكفّها، بحيث تتحوّل إلى توتراتٍ أيديولوجيّة ونزاعاتٍ عبثيّة، معلنة وغير معلنة، تفضي إلى هدر الطاقات والإمكانات وتفويت الفرص.

2 - عبد الله العروي، العرب والفكر التاريخي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء وبيروت، ط 5، 2006، ص 8.

3 - روبرت د. بوتنام، كيف تنجح الديمقراطية، ترجمة إيناس عفت، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالميّة، القاهرة،

2006، ص 3.

أول هذه الأسئلة وأهمها: ما أثر نظام الامتيازات وتوزيع الغنائم، الماديّة والمعنويّة، في أداء المؤسسات وكفاءتها الإداريّة وقدرتها على القيام بوظائفها، على اعتبار هذه الوظائف هي الغاية المتوخاة من تشكيلها أو تشكيلها؟ ذلك لأن أيّ مؤسسة هي صورة مصغرة عن النظام الاجتماعيّ - الاقتصاديّ والسياسيّ والثقافيّ والأخلاقيّ، أو عن وجه من وجوهه، تدلّ على درجة تمدّن المجتمع وازدهار الحياة الإنسانيّة فيه، وعلى مستوى الاندماج الاجتماعيّ المؤهّب للمواطنة الحديثة، الذي بلغه المجتمع. الإشكالية الضمنيّة التي يكشف عنها هذا السؤال هي أثر الممارسة التقليديّة والاحتكار الفعّال للسلطة والثروة ومصادر القوة في تقلد المؤسسات الحديثة والحدّ من قدرتها على تأدية وظائفها الاجتماعيّة، والحيلولة دون تحوّلها إلى روافع لازدهار المجتمع وتقدّمه.

والسؤال الثاني الذي يتولّد من الأول: ما أثر نظام الامتيازات وتوزيع الغنائم في آليات الاصطفاء والتهميش في المؤسسات المعنية، ومن ثمّ في المجتمع كلّه، وفي عملية أو سيرورة التبني الاجتماعيّ (الطبيقيّ)، وحلول العلاقات الأفقيّة والشبكيّة محل العلاقات العمودية؟ والسؤال الثالث: ما أثر نظام الامتيازات وتوزيع الغنائم في تقرير مبادئ الحقّ والأخلاق، ومبادئ المواطنة والعدالة؟

المعرفة والسلطة (الأيديولوجيا والغنف)

هذه الأسئلة وما يمكن أن يتفرّع منها، تنطلق من سؤالٍ محوريّ: ما هي الظروف المواتية لخلق مؤسساتٍ قويّة ومستجيبة فعّالة وممثّلة؟ تقتضي الإجابة عن هذا السؤال وصف البنى الاجتماعيّة - الاقتصاديّة والثقافيّة والسياسيّة القائمة، هنا والآن، وتحليلها ونقدها، ابتداء من صورتها الأخيرة الأكثر تعقيداً، ونزولاً أو رجوعاً إلى عناصرها البسيطة.

نقصد بالعناصر البسيطة ما يسمّيه ميشيل فوكو "ميكروفيزياء السلطة"، أي علاقات القوة الأولى، التي تنشأ من العلاقات المتبادلة بين الأفراد والجماعات، ونقاطها المبتوثة في الجسم الاجتماعيّ، من جهة، وجنرالوجيا المعرفة، أي المبادئ الأولى التي تشكّل أنماط التفكير ومنظومات القيم، بالتلازم الضروري بين هذه وتلك، من الجهة المقابلة؛ إذ السلطة معرفة م موضوعة، معرفة لا تتحدّد بطبيعة موضوعها فقط، بل بإرادة السيطرة عليه أيضاً. هذه الإرادة، إرادة السيطرة أو إرادة السلطة، ولا فرق، مكنونة في المعرفة، وتنبثق منها، فتستقلّ عنها، لكي تعيد إنتاج ذاتها فيها. هذه العلاقة المركّبة بين المعرفة والسلطة هي بالضبط العلاقة المركّبة بين الحرية والضرورة؛ الضرورة مكنونة في الحرية وتنبثق منها، فتستقلّ عنها لكي تعيد

إنتاجها وإنتاج ذاتها فيها مرّة تلو مرّة. السلطة ضروريّة ومقاومتها ضروريّة بالقدر نفسه، وإلا فلا تحسّن ولا تقدّم. وعي ضرورة السلطة هو شرط مقاومتها.

المعرفة تنتج السلطة، ثم تعيد السلطة إنتاجها، وتحدّد حقولها، وتتحكّم في توزيع محصولها. "السلطة والمعرفة تقتضي كلّ منهما الأخرى، فلا توجد سلطة من دون تأسيس مناسب لحقل معرفة، ولا توجد معرفة لا تفترض ولا تقيم علاقات سلطة⁽⁴⁾. فالمؤسسات، من هذه الزاوية، تعيّنات أو تموضعات للمعرفة - السلطة في تواشجهما واشتباكهما وتحولاتهما التاريخيّة.

المعرفة والسلطة ليستا مظهرين مستقلّين لنظام الحكم، بل هما عنصران أو حدّان متعارضان في مركّب جدليّ، كلّ منهما متغيّر مستقلّ بذاته ومتغيّر تابع للآخر، في الوقت نفسه، أي مركّب جدليّ يتحوّل كلّ من حدّيه إلى الآخر، فلا تظلّ السلطة، ولا تكون، سلطة محضة، ولا تظلّ المعرفة، ولا تكون، معرفة خالصة. والمؤسسات هي هذا المركّب من المعرفة والسلطة. والمعرفة، هنا، عمل أو فعل بالقوة، والعمل معرفة بالفعل، فإن معرفة السلطة وملفوظاتها هي التي تتحوّل إلى أفعال تترك آثاراً مباشرة ظاهرة وخافية في أجساد المحكومين ونفوسهم. السلطة تنقش ذاتها وتكتب تاريخها على أجساد المحكومين وفي نفوسهم، فتشكّل هذه وتلك وتفرض عليها أنماط تفكيرها وعملها⁽⁵⁾.

إن تغيير السلطة أو إسقاطها أو "تغيير النظام"، لا يعني دائماً تغيير قواعد السلطة ومبادئ النظام، بل يعني استبدال سلطة بأخرى ونظام بآخر، على القواعد ذاتها والمبادئ ذاتها، ولكن مع تغيير الشعارات، ذلكم هو السرّ الذي يجعل السياسة لا تنتج إلا مسوخاً. لقد تكرر ذلك وسوف يتكرر إذا لم تذهب عملية التغيير إلى الجذر، أي إلى المعرفة التي تنتج السلطة.

في سوريا، لا يمكن تجاهل التباس الأيديولوجيا والسياسة، وغلبة الأولى على الثانية وأثر هذا الالتباس وهذه الغلبة في الممارسة السياسيّة ومأسسة العنف وإطلاقه من أيّ قيد قانونيّ أو أخلاقيّ. فقد كانت السياسة ولا تزال تستهدف تشكيل أجساد المحكومين وجمهرة الشعب، أي تحويله إلى جماهير، وترميز العنف وتغليفه بالبلاغة، باعتباره دفاعاً عن المكتسبات الثوريّة ووسيلة لتحقيق أهداف الأمة في الوحدة والحريّة والاشتراكيّة، وربطه بأمجاد الأمة وتراثها⁽⁶⁾. ومن ثم، فإن "تحليل التوظيف السياسيّ للجسد وميكروفيزياء السلطة يفترض تلازم الأيديولوجية

4 - فوكو، ص 65. بتصرف.

5 - في حوارها مع الفيلسوف الفرنسي فولتير، إذا لم تخني الذاكرة، قالت الإمبراطورة كاترينا: "أنتم أيها الفلاسفة تكتبون على الورق، أما نحن فنكتب على جلود البشر".

6 - يتغنّى المعلمون والطلاب والقارئات والقراء بقصيدة أبي تمام الطائي في مديح المعصم بالله، التي تصف "مجزرة جماعية" في عمورية، إذ يقول:

ما ربع مية معموراً يطوف به غيلان أبهى ربى من ربعها الخرب
ولا الحدود وقد أدمين من خجل أشهى إلى ناظري من خدها الترب
تسعون ألفاً كأساد الشرى نضجت جلودهم قبل نضح التين والعنب

والعنف"⁽⁷⁾. لذلك تبدو لنا المعرفة المتحررة من السلطة هي المعرفة المقاومة لسلطة قائمة بالفعل، والمتحررة من الأيديولوجيا، هذه المعرفة موجودة دوماً بإزاء معرفة السلطة وثقافتها وقواعدها وآليات اشتغالها وأشكال ممارستها. لولا ذلك ما كان نموُّ المؤسسات وتطوُّرها ممكنين، ولا كان ممكناً إصلاحها أو استعادتها إلى المجتمع.

ولكن، لا يجوز وضع المؤسسات الرسميّة جميعها على صعيد واحد، لا من حيث بناها ولا من حيث وظائفها؛ فثمة مؤسسات سياديّة وأخرى سياسيّة وثالثة إداريّة ورابعة خدميّة وخامسة تنفيذيّة وسادسة إنتاجيّة، وثمة مؤسسات تربيويّة وتعليميّة وثقافيّة، ومؤسسات ماليّة، وثمة مؤسسات عسكريّة وأمنيّة.. إلخ، كلّها مراكز للسلطة تمتدُّ خيوطها وتنتشر عنكبوتياً في الفضاء الاجتماعيّ، وتلتقي كلّها من فوق في مركز السلطة الرئيسيّ. وقد بات مؤكداً أنه كلّما اتّسعت مساحة السلطة تضيق مساحة الحرية. لكن لكلّ نظامٍ نواة مركزيّة تسم جميع عناصره بسماتها. هذه النواة في سوريا هي المؤسسة العسكريّة الأمنيّة أو مؤسسة الحرب.

النواة المركزيّة للسلطة

فقد وصفنا النظام السوريّ في غير مناسبة بأنه نظامٌ هجين⁽⁸⁾، إضافة إلى كونه نظاماً مركّباً، بيدي وجوهاً مختلفة: ديمقراطيّة شعبيّة ودكتاتوريّة، اشتراكيّة وليبراليّة، راديكاليّة وبراغماتيّة، قانونيّة وامتيازيّة، علمانيّة وطائفية واحدة وتعددية.. تتضافر كلّها في إخفاء بنيته التسلطيّة، التي تسم جميع مؤسساته، من حيث وظائفها الفعلية، التي لم تكن قط وظائف اجتماعيّة تستهدف ازدهار المجتمع وتقدمه، بقدر ما كانت أيديولوجية - سياسيّة، تستهدف ترخيص المجتمع واستثمار قوة عمله والسيطرة على موارده ونهب ثروته وإخضاعه لنوع من الانضباط، يجعل هذا كلّه ممكناً ويسيراً. ويمكن تكثيف جميع خصائص النظام ومؤسساته في "المراقبة والمعاقبة" الملازمين للاستبداد واحتكار القلّة، على مرّ العصور.

فلا تتجلى خصائص النظام التسلطيّة بوضوحٍ إلا بتحليل نواته المركزيّة الصلبة، نعني المؤسسة العسكريّة - الأمنيّة، التي تحرك جميع أجزائه، وتضبط إيقاع حركتها وفقاً لمصالح القلّة الحاكمة وذوي الامتيازات، لا وفقاً لمصالح "الأقلية"، ولا وفقاً لـ "تحالف الأقليات"، على افتراض إمكانية ذلك، وهو افتراضٌ تكذبه سلسلة طويلة من الوقائع. ومن ثمّ، لا يمكن أن تفضي دراسة المؤسسات الرسميّة في سوريا إلى نتائج صحيحة إذا لم ينظر إليها من زاوية خضوعها للنواة المركزيّة الصلبة وآليات عملها الرامية إلى تحقيق الانضباط المطلوب وإنتاج الكائنات التسلطيّة

7 - فوكو، ص 65، يتصرف.

8 - جاد الكريم الجباعي، البنية التسلطية للنظام السوري، خلفيات السياسة، كتاب مشترك، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014.

وإنتاج الرعايا أو "الجماهير"، بحيث يغدو الهيكل الأساسي للمجتمع هو نفسه الهيكل الأساسي للاستبداد، ويغدو المتمردون على هذه الوضعيّة ومن يمكن أن يتمردوا عليها هم الأعداء الفعليون والمحتملون، لا الإمبرياليّة ولا الصهيونيّة ودولة إسرائيل ولا الرجعيّة والجماعات التكفيرية. (دود الخل منه وفيه⁽⁹⁾)، لذلك لا بدّ من تشديد المراقبة وتكثيف الاستخبار وتشديد العقاب⁽¹⁰⁾.

ربطنا بين المؤسستين العسكريّة والأمنيّة في صيغة "المؤسسة العسكريّة - الأمنيّة"، لا لأن أجهزة المخابرات، كالمخابرات العسكريّة والمخابرات الجويّة والمخابرات العامّة (الأمن الداخليّ) وغيرها أجهزة عسكريّة فقط، بل للإشارة إلى الطابع الحربيّ لعلاقة هذه الأجهزة بالمجتمع. الوظيفة الأساسيّة للجيش أو مؤسسة الحرب، لم تكن الدفاع عن الوطن وحماية المدنيين، بل الدفاع عن السلطة وضمان استقرارها واستمرارها، ومن ثمّ فإنّ الطابع الحربيّ للأجهزة الأمنيّة، باستثناء الأمن السياسيّ، يدلّ على أن غير المنضبطين والمتمردين على الرعيّة أو الجماهيريّة هم "أعداء الوطن"، ويفسر، من ثمّ، الممارسات الانتقاميّة لهذه الأجهزة والحملات الاستباقية والبعدية التي تقوم بها. وتندرج آليات عملها من الاستخبار والمراقبة إلى القتل، مروراً بالاستدعاء والاعتقال والتحقيق وانتزاع الاعتراف والمحاكمة والسجن، إضافة إلى الاغتيال السياسيّ. ولهذه المؤسسة قضاؤها الخاصّ ومحاكمها الخاصّة وسجونها الخاصّة، وسلطتها على القضاء المدنيّ ومحاكمه وقضاته وسجونه وسجانيه.

لا يكفي وصف الأجهزة الأمنيّة بالكثرة أو التعدد، بل هي إضافة إلى ذلك أجهزة مركّبة، كلٌّ منها، وكلُّ فردٍ من أفرادها، مراقب ومراقب، ومعاقب ومعاقب (بكسر القاف وفتحها)، متسلّط ومتسلّط عليه، لا حدود لوظائفها، ولا حدود لسلطتها ونفوذها؛ فهي الجهاز العصبيّ للسلطة، يعصّب الجسم الاجتماعيّ - السياسيّ وكلّ عضوٍ من أعضائه أو مؤسسةٍ من مؤسساته، بما فيها الجيش نفسه، لأن نظام الامتيازات وآليات الاصطفاء والتهميش هي التي تحدد النواة الصلبة للسلطة، في الجيش، وفي سائر المؤسسات، وهذا ممّا يفسر هامشيّة علميات الانشقاق التي حدثت في الجيش والمخابرات بعد عام 2011. فليس من مبالغة في وصف النظام بأنه نظامٌ أمنيٌّ أو "نظام الملفات الأمنيّة"، ولا مبالغة في وصف الطيب التيزيني للدولة بأنها "دولةٌ أمنيّةٌ

9 - لا يتوقف من يرددون هذا القول السائر إلا عند الصفة التحقيرية للخارجين على "النظام" بأنهم ديدان، في حين يجب التوقف عند الخل العقيم والمعتم، الذي يقتل جرائم الحياة. يدل هذا القول دلالة واضحة على كره المختلف وكره الاختلاف. ينطبق هذا الموقف على من يوالون السلطة ومن يخضعون لها خضوعاً غير مشروط، وتستبطنه المعارضة في علاقاتها الداخلية أيضاً.

10 - تستفيد هذه المقاربة من عمل ميشيل فوكو الباهر في كتابه "المراقبة والمعاقبة"، الذي كشف فيه عن أثر المؤسسات العقابية في بنية المجتمع. ولكنها تفتقر عن رؤية فوكو لمؤسسات العقاب، التي تراعي الأعراف والقوانين، بغية نقدها وتقصي اندراجها في الممارسة العملية للسلطة، لأن مؤسسات العقاب في سوريا لا تراعي الأعراف ولا القوانين ولا القيم الاجتماعية والإنسانية، فممارستها أقرب إلى الإرهاب منها إلى "العنف الضروري"، وفق من يفترضون أن ثمة عنفاً ضرورياً، تحتكره الدولة. ولأن نظام البعث هدم مقومات الدولة الوطنية، التي كانت أخذة بالتشكل، وحوّر مؤسساتها وحولها عن وظائفها الاجتماعية.

كلّ فردٍ فيها مدانٌ وتحت الطلب". هذه الأجهزة وحدها صاحبة السيادة على المجتمع وعلى كلّ فردٍ من أفرادها، وهي العبد الدليل لرأس السلطة ودماعها. هذه الاستعارة ضروريّة، لأن لرأس السلطة ودماعها طابعاً رمزياً مغرقاً في رمزيته. تتجلّى رمزيته في انتشار صورته وتمائيله وأقواله وانغرازها في الجسم الاجتماعيّ السياسيّ وثقافته، وفي الصفات والمزايا، التي تنسب له وهالة القداسة والمعصوميّة التي تحيط به، وتقديس كلّ من يتصل به وما يتصل به⁽¹¹⁾.

المؤسسات رموزٌ للواقع، تضع أمام الفكر النقديّ مهمة تفكيكها، بكشف عناصرها الأساسيّة وتمفصلاتها، وهذه هي ذاتها عناصر الواقع متمفصلة على محاوره ونصوصه ووقائعه؛ فالمدرسة والمشفى والمصنع والسجن (والمعتقل) والبرلمان والوزارة والمحكمة والبلدية والمركز الثقافيّ والمكتبة العامّة .. تختزن في بنيتها وأنظمتها دلالات اجتماعيّة - اقتصاديّة وثقافيّة وسياسيّة وقانونيّة وأخلاقيّة تاريخيّة، تتعدّى آليات عملها وشروط كفايتها وقدرتها على القيام بوظائفها، وإن تكن هذه غير مستقلّة عن تلك الدلالات. تفكيك المؤسسات يعني جعل التاريخ يقدم لنا حيله السريّة، (وجعل النظام يكشف عن كوامنه وخفاياه). فلكي نتعرّف مواقع السلطة وتموضعاتها لا يكفي التأمل النظريّ دليلاً إليها، بل يجب القبض على تلبساتٍ ومصادفاتٍ وتورطاتٍ حقيقيّة لهذه الشبكات الدقيقة الموغلة في الصغر والهامشيّة التي تعشقتها كلّ من المعرفة والسلطة، أي اشتبكتا بها واشتبكتا فيما بينهما⁽¹²⁾.

تعبّر عن هذه التموضعات والتلبسات الدقيقة شهادات من تأدوا من الاستخبار، أي من تقارير المخبرين، ومن المراقبة والاستدعاء والاعتقال والتعذيب والمحاكمات الشكليّة وأحوال الأسر التي قُتِل معيلوها أو أبناؤها .. وأدب السجون العزير، وتقارير المنظمات الحقوقيّة ومنظمات حقوق الإنسان واللجان المتخصصة بأوضاع السجناء، في السجون الرسميّة التابعة لوزارة الداخليّة، على اختلاف الجنايات والجرائم التي عوقبوا عليها.

المراقبة والمعاقبة أبرز عنوانين لحضور السلطة في جميع ثنايا المجتمع وتفاصيل الحياة الخاصّة والعامّة، بصفتها سلطة تنظيمٍ وتصنيفٍ وتنميطٍ، و"تربية" أو تأديب. يكفي للتدليل على ذلك رسم خريطة لتوضع الفروع والشعب والوحدات الأمنيّة في المدن والحواضر والبلدات، وتوضع اللجان الأمنيّة في المؤسسات والإدارات العامّة وفروعها وأقسامها وشعبها .. وخريطة افتراضيّة لتوزّع المخبرين المأجورين، وفتح سجل لحالات الاستدعاء والاعتقال والاختطاف والإخفاء والقتل والحملات العسكريّة، منذ عام 1964 إلى اليوم، فقد تزيد هذه الحالات جميعاً

11 - راجع/ي، ليزا وادين، السيطرة الغامضة، السياسة، الخطاب والرموز في سورية المعاصرة، ترجمة نجيب الغضبان، رياض الريس للكتاب والنشر، 2010.

12 - ميشيل فوكو، المراقبة والمعاقبة، ولادة السجن ترجمة علي مقلد، مركز الإنماء القومي، بيروت، 1990، ص 32. بتصرف.

على مئات الآلاف، إن لم تتجاوزها إلى أرقام من ستّ خانات. كما تدلّ على ذلك الوحدات العسكرية والأمنية التي أنشئت بهدف "الدفاع عن الثورة"، وكذلك القوانين الاستثنائية والمحاكم الاستثنائية. لكن المراقبة لا تقتصر على الأفراد والجماعات والمؤسسات والأحزاب السياسيّة.. بل هي، في الوقت نفسه رقابةً على الأحداث والوقائع والعمل إمّا على إخفائها، وإمّا على تأويلها وتفسيرها وتعميم هذين التأويل والتفسير، لا بوساطة وسائل الإعلام فقط، بل بوساطة الأجهزة الأمنية وشبكاتنا المنتشرة في الجسم الاجتماعيّ، بحيث يغدو أيّ تأويل أو تفسيرٍ مختلفٍ جريمةً سياسيّةً تستحق العقاب عليها. لذلك تغدو الحياة السياسيّة للمجتمع بأسره حياةً سرّيّةً محفوفةً بخطر انكشافها، إذ يجري تداول الأحداث والوقائع سرّاً بين الأصدقاء الموثوق بهم، لكن الاختراقات الأمنيّة عملت وتعمل باستمرار على تهديم جسور الثقة بين الأفراد والجماعات، بما فيها جماعات الأصدقاء والصديقات.

ويتفق جميع المحلّلين على أن الخيار الأمنيّ هو الذي يحكم جميع خيارات السلطة، والهاجس الأمنيّ هو ما يحدّد علاقاتها بالمحكومين. روى العماد أول "مصطفى طلاس"، حين كان وزيراً للدفاع، أن "الرئيس الأسد كان الشخص الوحيد الذي يتابع المواضيع الأمنية داخل الوحدة 569 (سرايا الدفاع)، ذلك أن العميد "رفعت" عندما كان يستشعر أن أحد ضباط الأمن في وحدته يتعامل مع شعبة المخابرات كان يزجُّ به في السجن الخاصّ بالوحدة ولا يعود أحد يعرف عنه شيئاً، لذلك أصبحت الوحدة (غيتو) خاصّاً يصعب انتهاكه. مع هذا فقد كان للقائد الرئيس "حافظ الأسد" بعض الضباط داخل الوحدة يزودونه بأخبارها الخاصة عبر قنواتٍ سرّيّةٍ للغاية لم يستطع حتى "رفعت الأسد" نفسه أن يحيط بها". ويضيف العماد طلاس أن الرئيس الأسد كان صاحب القرار في تعيين الضباط ونقلهم. "وكان الهاجس الأمنيّ المسيطر على ذهن الرئيس" في التعيين والنقل والترقية يأتي في المرتبة الأولى، والكفاءة في المرتبة الثانية"⁽¹³⁾.

كان من أولى "البيانات العمليّة" لاختبار قوة المؤسسة العسكريّة - الأمنيّة إزاء المجتمع وقدرتها على ترضيحه أو كسر شوكته مواجهتها للاحتجاجات الشعبيّة في حماة وحمص ودمشق بالقوة العارية والعنف المسلّح، وهدم جامع السلطان في حماة، نيسان 1964 واقتحام جامع خالد بن الوليد في حمص، صيف 1964، والجامع الأموي وسوق الحميدية التجاريّ في دمشق، كانون الثاني 1965. ومحاصرة مدينة السويداء بالدبابات والتهديد بقصفها برّاً وجواً إثر محاولة "سليم حاطوم" الانقلابيّة، نيسان 1966، أو ما سمّي "مؤامرة سليم حاطوم". وفي أعقاب كلّ واحدة من هذه المواجهات كانت المخابرات تشنّ حملة اعتقالاتٍ واسعةٍ ذاق منها المعتقلون

13 - العماد أول مصطفى طلاس، مرآة حياتي، مذكرات نشرت في جريدة الرأي العام الكويتية، يوماً بين يومي 16 نيسان أبريل 2005 و 5 أيار 2005، الحلقة الأولى.

وذوهم الأمرين. وتكررت المواجهات وحملات الاعتقال في عهد "حافظ الأسد" في حماة وحلب وجسر الشغور (1982) وراح ضحيتها عشرات آلاف القتلى والجرحى والمعوقين، ومجزرة تدمر التي راح ضحيتها مئات المعتقلين السياسيين. وتبعتها حملة اعتقالاتٍ لم تشهد لها سورية مثيلاً طالّت عشرات آلاف الرجال والنساء والشباب والشابات، من مختلف الاتجاهات، ولاسيماً المحسوبين على جماعة الأخوان المسلمين. ويزخر أدب السجون السوري⁽¹⁴⁾ ومذكرات المعتقلين ورواياتهم بصورٍ من التعذيب الجسديّ والنفسيّ تفوق التصوّر وتزيد على كلّ ما شخّصه "مصطفى حجازي" من مظاهر "هدر الإنسان"⁽¹⁵⁾.

فإلى جانب الاعتقال السياسيّ، بسبب الرأي والموقف، والاعتقال الاحترازيّ والاعتقال الانتقاميّ والاعتقال التعسفيّ على الشبهة، لا يخلو أن يكون الاعتقال كيدياً بدوافع شخصية خالصة. كتب "فواز حداد": "اعتقل الشاب من الشارع، دفعه عناصر الفرع إلى داخل السيارة، ثم رفسوه إلى داخل الفرع، ورفسة أخرى إلى غرفة التحقيق. الرائد لم يستجوبه، التهمة ثابتة. أوسعاه لكماً ورفساً، وكلماً استراح من ضربه، تذكر أن هذا الشاب المطروح على الأرض لازم فتاة أحلامه في الكافتيريا، فيعاوده من جديد. كاد لفرط ما كانت الحادثة تتكرر في رأسه أن يقتله بفرم عظامه ولحمه، أخذته شدة الغرام، وتفاهة الشاب. عندما هدّده بقصّه بالمنشار الكهربائيّ صرخ المسكين، تذكر الرائد أنه لكي يكون صالحاً للنشر لا بدّ من إرغامه على الاعتراف بانتسابه إلى الأخوان المسلمين"⁽¹⁶⁾.

التعذيب

"جسد الإنسان هو المكان الوحيد الذي تتقاطع فيه وحوله علومه وممارساته كلّها. وإن تتبع تاريخ الجسد يمكن أن يضع بين أيدينا علماً مادياً في أركيولوجيا المنشأة الملازمة لجدليّة المعرفة والسلطة، عبر شبكات تمفصلاتها المتتابعة المعقدة. فمن مرحلة الجسد باعتباره قوة إنتاج أو قوة عملٍ ماديّ فحسب، إلى الجسد المسيّس الذي ينبغي ضبطه اقتصادياً واجتماعياً، يبرز على هامشه الجسد المعذب والمريض والمجنون والمسجون، وكلّها نماذجٌ مضادّةٌ تكشف ما يقابلها من مؤسسات الجسد المنضبط وتاريخيّة مراحل الضبط ودلالاته وأساليبه وممارساته"¹⁷.

التركيز على الجسد هو تركيزٌ على الفرد الواقعيّ، في وجوده الماديّ المباشر، في كينونته وصيرورته؛ الجسد الذي لا يمكن أن تعرفه إلا من خلال موقعه أو تموقعه وتموضعه في

14 - راجع كتابات روزا ياسين حسن ومصطفى خليفة وحسيبة عبد الرحمن وياسين الحاج صالح وغيرهم كثير.

15 - راجع/ي، مصطفى حجازي، الإنسان المهذور، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء وبيروت، 2005.

16 - فواز حداد، السوريون الأعداء، رواية، دار الرئيس، بيروت، 2014، ص 119.

17 - فوكو، 34

المؤسسة / المؤسسات، التي غدت أشكالاً مختلفة لاغترابه وتخارجه مع ذاته وتموضعات معارفه، وضياح هذه الأخيرة في السلطة. المعتقل والسجين في سوريا هما الصورة السلبية (نيكاتيف) للكائن التوتاليتاري المؤدلج والمنضبط أو المبرمج جسدياً وذهنياً - نفسياً وفقاً لطبيعة السلطة، والذي قتل فيه شخصه القانوني ثم الأخلاقي، فتحوّل إلى مادة للسلطة وموضوعاً للمتسلط. بل إن السجين والسجان، أو الجلاد والضحية، وجهان للكائن الاجتماعي - السياسي، بل الأيديولوجي، نفسه، يمكن أن يتبادلا المواقع، وقد حدث ذلك مراراً. والتعذيب النفسي والجسدي بأشكاله المختلفة، ومنها التجويع، هو المعادل السلبي (نيكاتيف) لعلاقة السلطة بمن تمارس عليهم، لا نريد أن نقول "علاقة السلطة بالشعب"، لأن ممارسة السلطة خارجة عن أيّ معقوليّة، إذ لا تعدو كونها علاقة ذات متسلّطة بموضوع هامد ذي قوام صلصاليّ قابل للتشكيل، وممنوع من التشكّل الذاتي. هذا هو معنى التسلّط المناقض لأيّ معقوليّة ولأيّ قيمة أخلاقيّة. ومؤسسات السلطة مؤسساتٌ مشكّلةٌ وفقاً لهندسةٍ سياسيّة، وذات وظيفةٍ تشكيليّة، وفقاً لهندسةٍ اجتماعيّة وثقافيّة وأخلاقيّة. (تعميم مبدأ الوشاية وإنتاج المخبرين، على سبيل المثال، هو هندسةٌ أخلاقيّةٌ للفرد والمجتمع قوامها الكيد والانتقام)

حتى الأمكنة، "أمكنة المؤسسات العامة من المستشفى إلى المدرسة إلى السجن إلى الدوائر الحكوميّة إلى تكتات البوليس والجيش إلى الأقبية والسجون السريّة .. ليست مجرد أبنيةٍ حياديّة، بل هي مشغولةٌ بالملفوظ والمرئيّ معاً (بالقوانين واللوائح والإجراءات والممارسات)، ترسم كلّ منها بأسلوبها الخاص صورة النظام الاجتماعي - السياسي، ووجه السلطة. وهي كلّها مراكز تدريبٍ وتأهيلٍ وتنميط. تشتغل جاهزياتها بأحدث العلوم من طبّ جسديّ ونفسيّ وحقوق وسياسة واجتماع وقانون إلخ .. لكنّها مع ذلك تطلّ لها استقلاليتها من حيث طرق تشغيلها وإنتاجها للجسد المنمّط حسب المواصفات المعرفيّة التي يختصّ بها كلّ نوعٍ من هذه الأبنية غير الحياديّة. فالهندسة ليست علماً رياضياً خالصاً، ولا فنّاً مجرداً، بل هي هذه المعارف والإبداعات الموظّفة في خدمة مفاهيم الانضباط وحسب التشكيل الفضائيّ المسموح به للفرد في ظلّ الحداثة وعقلنتها التشميليّة الكليانيّة"¹⁸. فإذا كان هذا كلّه ينبع من إرادة التنظيم والتصنيف والتنميط، التي وسمت الحداثة، فإن أعجب العجب أن تتحوّل المستشفيات خاصة إلى مراكزٍ للتعذيب وقتل المعارضين. فقد وثّقت الشبكة السوريّة لحقوق الإنسان مئات حالات التعذيب والقتل في المستشفى العسكريّ (601) في دمشق وغيره من المشافي، وكشفت، من خلال شهاداتٍ حيّة، عن أساليب التعذيب وعمليات القتل والتقارير الطبيّة التي تسلّم لعائلات الضحايا⁽¹⁹⁾.

18 - فوكو، 36.

19 - الشبكة السوريّة لحقوق الإنسان، دراسة حول صور ضحايا التعذيب المسربة من المشافي العسكريّة السوريّة، (الهولوكوست المصور)، 21 أيلول 2015.

كتب الكثير في سوريا عن المعتقلات والسجون وأساليب التعذيب وأشكاله الجسديّة والنفسية، فثمة قائمة طويلة جداً من الشهادات الحيّة والمشاهدات الحسيّة المباشرة، التي لم يهتم بها الفكر السياسيّ الاهتمام الذي تستحق لتعرّف حقيقة السلطة ومؤسساتها وكشف الروابط الخافية والخيوط التي تصلها جميعاً بالمعتقل - السجن، والتي تجتمع كلّها في يد المؤسسة الأمنيّة، وقد صارت مؤسسة المؤسسات، (بفتح السين الأولى وكسرهما). فما العلاقة المؤكدة بين المدرسة والمعتقل، على سبيل المثال، وكيف تجري عملية التحكّم بجسد الإنسان وضبط إيقاعه الداخليّ والخارجيّ على إيقاع السلطة؟ ما دور طلائع البعث وشبيبة الثورة واتحاد الطلبة وغيرها من "المنظمات الشعبيّة" والنقابات المسيّسة في عملية / عمليات الضبط أو البرمجة إذا شئتم، وهل من أثر لهذه البرمجة في البرمجة الحينيّة والعصبية؟ هل التعذيب النفسيّ والجسديّ ذو أثرٍ عابرٍ يتلاشى بعد الخروج من المعتقل أو السجن؟ ما معنى أن يُعرّف هذا المعارض أو ذلك بعدد السنين التي قضاها في المعتقل أو في السجن؟ والسجن الجنائيّ ليس أقلّ أهميّة والشرطة الجنائيّة ليست أقلّ وحشية⁽²⁰⁾.

الأفعال التي تمارس على الجسد في المعتقلات والسجون، وتلك التي تمارس على أجساد المهتمّشين وعلى أجساد النساء خاصّة، تكشف أكثر من غيرها طبيعة السلطة وطبيعة المؤسسات وتنزع الحجاب عن وظائفها الفعلية وغاياتها الفعلية المغلّفة بما شئتم من خطاباتٍ قوميّةٍ ووطنيةٍ ودستوريةٍ وقانونيةٍ .. والمبررة بترصد العدو ومؤامراته. تحليل هذه الأفعال يفسر بلاذة الحسّ المشترك إزاءها، وعدم المبالاة بأفعال الاستخبار والمراقبة والاستدعاء⁽²¹⁾ والاعتقال أو الإخفاء القسريّ والتعذيب والقتل والسكوت على النظامين القضائيّ والطبيّ اللذين يتواطأان على تزييف الوقائع. هذه الأفعال لا ترضض أجساد الأفراد الذين تمارس عليهم أو تميتها فقط، بل ترضض الجسد الاجتماعيّ كلّه وتميته، بتحويل أفرادها إلى مجرد أدوات إنتاجٍ أقرب ما يكونون إلى عبيدٍ موسومين بميسم السلطة. فهي نوعٌ من هندسةٍ للفضاء الاجتماعيّ وهندسةٍ للمكان، "الوطن"، فلا يمكن فصل تجويع المعتقل أو السجن وتعذيبه والتنكيل به وتطويعه والسيطرة عليه .. عن

20 - في محافظة دير الزور، كان رئيس فرع شرطة المرور هو من يستدعي المعارض سمير الدخيل وغيره ويستجوبهم ويقوم بتعذيبهم.

21 - استدعاني رئيس فرع الأمن السياسي بريف دمشق، الكائن قرب المركز الثقافي في المزة بمدينة دمشق. وحين "مثلت بين يديه" بادرنى بالسؤال: لمن السيارة التي جئت بها؟ فأجبتّه للأستاذ المهندس منير الخطيب، فقال لي كلا ليست لمنير الخطيب، فأكدت له أنها لمنير الخطيب، أجابني: أنا أعرف أكثر منك، السيارة لم تسجل باسمه بعد. ثم سألتني: من السيدة التي كانت معكما، فقلت له إنها زوجة الأستاذ منير، ثم سألتني من النساء الثلاث اللاتي أتين إلى بيتك عصر أمس؟ فقلت له: هل تريد أن تقول إنكم تراقبونني على مدار الساعة، قال أجل. قلت: ألا تكلف مثل هذه المراقبة أموالاً طائلة؟ قال: بلى. قلت وهل تعتقدون أن تقارير المخبرين صحيحة، قال: لا، ولكن إذا كان هناك تقرير واحد صحيح من بين ألف تقرير، نكون نحن الرابحين. ثم بدأ التحقيق ... وكان ناعماً.

إستراتيجية تجويع الأعداء المحتملين وتعذيبهم والتنكيل بهم وتطويرهم والسيطرة عليهم، وهؤلاء هم كتلة المحكومين وأكثرية المجتمع.

يدرك المحققون والجلّادون والسجانون في فروع الأمن وفي السجون، كما يدرك القضاة في المحاكم الاستثنائية أن المعارضة، سلمية كانت أم مسلحة، عملٌ عدوانيٌّ موجّهٌ ضدّ "الرئيس" مباشرة، وربما بات القضاة في المحاكم المدنية يدركون أن الجريمة ليست إهانةً للمجتمع والقانون والنظام العامّ، بل إهانة للرئيس شخصياً، وهذه لا يمكن الصفح عنها. كتب "مصطفى خليفة" في روايته "القوقعة": "صرخ الملازم صرخةً حيوانيةً، صرخةً كالعواء ... استنّفز المساعد أكثر فأكثر، سحق فم الملازم بأسفل البوط، عناصر الشرطة يواصلون عملهم على قدمي الملازم، المساعد يواصل عمله سحقاً، الرأس، الصدر، البطن... رفسات على الخاصرة ... حركات هستيرية للمساعد وهو يصرخ صراخاً بالكاد يفهم:

"ولاك عرصات ... ولاك حقيرين .. عم تشتغلوا ضد الرئيس! .. ولاك الرئيس سواك زلمة .. سواك ملازم بالجيش .. وبتشتغل ضده؟! .. ولاك يا عملاء .. يا جواسيس! .. ولاك الرئيس خلانا نشبع خبز .. وهلق جايبين أنتو يا كلاب تشتغلوا ضده؟! .. يا عملاء أمريكا ... يا عملاء إسرائيل ... يا ولاد الشرموطة ... هلق عم تترجوا؟! .. بره كنتوا عاملين حالكن رجال .. يا جنباء .. هلق عم تصرخ ولاك حقير! .."⁽²²⁾. الرئيس محور الرحي، السلطة، التي تطحن الناس وتقرزهم موالين ومعارضين، أصدقاء وأعداء، وهو في نظر الموالين "عمود البيت"، الذي يركز عليه "سقف الوطن"، وولي النعم ومقدر الأقدار. وكتب خليفة عن التعذيب بالتجويع: "كان لكلّ سجين يوماً رغيفان من الخبز العسكري، الآن رغيف واحد لكلّ أربعة سجناء، حصتي اليومية ربع رغيفٍ لثلاث وجبات، اليوم فطوري كان ثلاث حبات زيتون هي كامل حصتي، ملعقة صغيرة من المربي على العشاء، إذا كان الإفطار بيضاً فكلّ ثلاثة سجناء بيضة مسلوقة،" نصح الأطباء الجميع بعدم رمي قشر البيض، يسحقونه ويأكلونه للتعويض عن الكلس"⁽²³⁾. وقد لاحظ "قواز حداد" أن "حفلات التعذيب الهستيرية (في السجن الصحراوي) يومية، لا تنقطع إلا للتواصل، لا فرق بين حرّ لا يُطاق وبردٍ لا يُحتمل: من لم ينل التعذيب منه في أقبية المخابرات نالت منه تدمر. هناك كانوا يعذبونه لكي يعترف، أما هنا فالتعذيب ليس لكتمانه معلومات يعتقدون أنه يمنعها عنهم، بل لتحويله إلى إنسانٍ آخر، إنسان ليس بإنسان، ولقد تحوّل إلى ما يشبهه، إلى إنسان لم يعرفه من قبل، بلا كرامة ولا إحساس، رجل مسطول، هذا أفضل ما حصل له"²⁴. ولا بد من الإشارة إلى رواية "نيكاتيف" لروزا ياسين، وهي، أي الرواية، شهادةٌ حيّة، وتكاد

22 - مصطفى خليفة، القوقعة، نشر خاص، بلا تاريخ، ص 20.

23 - خليفة، ص 52.

24 - حداد، المصدر نفسه، ص 167.

أن تكون وثيقةً على اعتقال الناشطات من النساء وتعذيبهن وسجنهن. من دون ذلك لا تكتمل عملية تنميط المجتمع وإخضاعه. الصورة السياسيّة المقابلة للمرأة المعتقلة والسجينة هي المرأة المخبرة، والناشطة أمنياً في الاتحاد النسائي، وغيره من "المنظمات الشعبيّة" وفي المؤسسات الرسميّة، وفي المؤسسات الدينيّة أيضاً. هنا يتقاطع تنميط جسد المرأة اجتماعياً وتنميطه سياسياً ويتكاملان. احتراف الوشاية ليس عيباً أخلاقياً فقط، بل تشكيلاً لجسد المخبرة والمخبر واستثماره "سياسياً".

خلاصة

لا تقوم سلطة إلا بمادّتها وموضوعها؛ موضوع السلطة هو شرط إمكانها وشرط وجودها. وموضوع السلطة المستبدّة، على مرّ التاريخ، هو "العدو"، عدوّ الأمة وعدوّ الله .. من دونه لا تستطيع أن تحكم قبضتها على المحكومين. "العدو" هو من يحدّد بنية السلطة المستبدّة وأيديولوجيتها ورؤيتها وإستراتيجيتها. العدو الخارجي ليس موضوعاً للسلطة إلا في أوقات الحرب، فهو موضوعٌ خارجيٌّ في أوقات الحرب وأوقات السلم، لكن الموضوع الرئيس الذي يحددها التحديد الأخير هو العدو الداخلي، "العدو الموضوعي"، الموجود بإزائها، بالفعل أو بالقوة. العدو الموضوعي للسلطة المستبدّة هو الشعب، الذي تجب برمجة أفرادها جميعاً وفق بنية السلطة ووظائفها وغاياتها، ولا يتأتّى لها ذلك إلا بوساطة المؤسسات ومن خلالها، ولاسيّما مؤسسات العقاب المتصلة بسائر مؤسسات السلطة أوثق اتصال. فهي التي تهيكّل المؤسسات وتعيد هيكلتها أو هندستها، وفقاً لنجاحاتها في السيطرة على المحكومين والهيمنة على عقولهم وضمائرهم، حسب التحديد الغرامشي للسيطرة والهيمنة، أي بتحويل المؤسسات جميعها إلى مؤسسات مراقبةٍ ومعاقبةٍ، بما فيها مؤسستا التشريع والقضاء⁽²⁵⁾.

كلُّ حاكمٍ محكومٍ بمن يحكمهم، قبل انحكامه بأدوات الحكم ووسائله وأساليبه، فهذه كلّها تتحدّد وفقاً لأوضاع المحكومين ومقتضيات السيطرة عليهم. فلم يكن بإمكان سلطة البعث أن تسيطر على السوريين، الذين تنسموا بعضاً من هواء الحرية إلا بتقوية مؤسسات الحرب وتعميق الطابع الحربيّ للسياسة، أو ما سمّي "عسكرة الحياة السياسيّة"، لا من خلال تحكّم الجيش والمخابرات في الحياة السياسيّة فقط، بل من خلال ابتكار مؤسسات ذات طابع حربيّ، كالحرس

25 - عدد العاملين والمجندين في المؤسسة العسكرية وملحقاتها وفي أجهزة المخابرات وقوى الأمن الداخلي، وعدد المخبرين المأجورين وأعضاء الميليشيات، يفوق أعداد العاملين في بقية مؤسسات الدولة، الإدارية والسياسية والإنتاجية والخدمية، أضعافاً مضاعفة. ذلك لأن علاقة السلطة بالمحكومين تقتضي تنمية "الجهاز" وتطوره وتحديثه والإغراق عليه.

القوميّ والجيش الشعبيّ وكتائب البعث ودورات الصاعقة والمظليين للشباب والشابات، والتربية العسكرية في المدارس الثانويّة والمعاهد والجامعات مقرونة بالثقافة القوميّة.

والسلطة، مثل الله، مغرمةً بالأجساد المقوّسة، المنحنية، الراكعة والساجدة خوفاً ورهبةً ومذلةً (= احتراماً وإجلالاً). إذلال النفس وإهانة الجسد استبطانٌ ذاتيٌّ للسلطة، هما إذلالٌ وإهانةٌ ذاتيان وطوعيان، كالعبودية الطوعيّة، يدلان على نجاح السلطة في تنميط من تُمارس عليهم. استبطان السلطة وجهل منشئها وتقديس مصادرها من أبرز علل العبودية السافرة منها والخافية. لا يمكن فهم مواقف الكائنات السلطويّة، الموالية منها والمعارضة، إلا على هذه الخلفية.

والأفراد كلّهم والمؤسسات كلّها مرييا السلطان، يرى فيها تجليات قوته وجبروته وآثارها المباشرة، فكلُّ عملٍ أو قولٍ يصدر عن الفرد هو إمّا تعظيمٌ وإجلالٌ للسلطان يستحقان المكافأة، وإمّا إهانةٌ لعظمته وجلاله تستحق العقاب. العقاب هنا يتعدّى مفهومه القانوني والأخلاقي، ويتعدّى وظيفته الاجتماعية، الإصلاحية، إلى وظيفةٍ سياسيّةٍ وأيديولوجيّة، وإلى انتقام يتمشى مع العلاقات الكيديّة وأنماط السلوك الكيديّة.

يكشف أدب السجون والمعتقلات واقع الحياة السوريّة، في السجن الكبير المسمّى "سوريا الأسد"؛ وإذا كان في الأدب عناصر تخيليّة هي من صلب طبيعته، فإن الشهادات الحيّة التي سمعناها من ضحايا التعذيب وقرّناها بأقلام بعضهم تفوق تصوّرات الأدبيات والأدباء وتخيلاتهم. المعتقل والسجن وجهان سلبيان للصورة التي كان عليها المجتمع السوريّ عشية 15 آذار 2011، وعمليات تشكيل أجساد المعتقلين والسجناء، بالتعذيب النفسيّ والجسديّ، هي الصورة السلبية لعمليات تشكيل أجساد الجماهير أو الكائنات التوتاليتارية، وتهميش كتلة المجتمع وهدر إنسانيّة أفرادها.

هنالك جرائم لا يمكن نسيانها، ولا يمكن الصفح عنها إلا بمحاكمة مرتكبيها محاكمةً عادلةً ومعاقبتهم، وجبر الضرر الماديّ والمعنويّ الذي لحق بذوي الضحايا خاصةً وبالجسم الاجتماعيّ عامّة، في سياق مصالحةٍ وطنيّةٍ شاملة. ولكن "من يخرج من السجن وليس في ذهنه سوى الانتقام من سجانته لا يكون قد تعلّم من تجربته شيئاً".